



التوزيع المكاني لأشكال العنف في مدينة سطيف

-دراسة تحليلية -

Spatial distribution of Violence in Sétif city

An analytical study

بلعيفة ليلي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريش (الجزائر)

Leila.belaifa@univ-bba.dz

ملخص:	معلومات المقال
هدفت هذه الورقة البحثية الى معالجة ظاهرة العنف، وإبراز أهم الحقائق والسمات المشتركة بين البؤر المجالية لانتشار العنف، وتباين أشكاله وأنواعه. ناهيك عن طبيعة النمط العمراني والديناميكية الاقتصادية السارية بمدينة سطيف. ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بتحليل المعطيات الإحصائية واستيضاح النتائج التي أبانت على أن المناطق الأهلة بالسكان والأحياء الشعبية والفقيرة، وكذا التي تعرف حركية تجارية هي الأكثر عنفا.	تاريخ الارسال: 29 ماي 2021 تاريخ القبول: 18 أوت 2021 الكلمات المفتاحية: ✓ خريطة التغطية ✓ الأمنية ✓ العنف ✓ التوزيع المكاني
Abstract :	Article info
The following searching paper seeks into dealing with violence , highlighting its facts, and showing up its common interelative fields , moreover ,it looks into its forms and kinds. Furthermore, it states the urbanism mode and current econo-dynamic nature around Sétif city . Thus, to do so and findout the ties ,our study has reliedon the descriptive method via analysing statistic data and deducing results which have displayed that over poput atedareas , poor comunities ; and the trade busiest quarters witness more violence spread	Received 29 May 2021 Accepted 18 August 2021 Keywords: ✓ security covering map: ✓ violence ✓ Spatial distribution

مقدمة

يعتبر العنف من المواضيع الهامة التي تناولتها اتجاهات معرفية مختلفة كالعلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث حاولت هذه الدراسات الكشف عن بنيته، وأبعاده بغية الوصول الى فهم وتفسير علمي دقيق لها. ويرجع سبب تنوع الدراسات الى استقطاب اهتمام العديد من الباحثين، والأكاديميين من مختلف التخصصات الى دراسة جوانبه، وأبعاده المختلفة: النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الدينية.... إذ يعتبر العنف من الظواهر التي أصبحت تهدد أمن وسلامة المجتمعات، والتي توجب على جميع دول العالم وضع قوانين ولوائح من أجل التحكم، والقضاء على الظاهرة.

فالعنف ظاهرة من الظواهر الاجتماعية القديمة التي عرفتھا المجتمعات البشرية منذ الأزل. إذ تتباين صورها وأشكالها من مجتمع الى آخر نظرا لوجود اختلافات في تركيبته الاجتماعية، الاقتصادية، والحضرية. ولطالما ارتبطت ظاهرة العنف ارتباطا وثيقا بالعادات وتقاليد المجتمعات وتأثرت بمختلف التغيرات الحاصلة فيها؛ فهي ظاهرة خطيرة تهدد أمن وسلامة المجتمعات. وتسعى معظم الدول والحكومات الى محاربتها، وإيجاد سبل للوقاية منها. كما تناولت العديد من الدراسات ظاهرة العنف على اعتبارها ظاهرة حضرية، نظرا لوجود علاقة طردية بين التحضر والفعل العنيف ويرجع ذلك الى: ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي بالمدن، وعدم تكيف الوافدين الجدد مع حياة المدينة المعقدة. هذا ما أدى الى اتساع نطاق انتشاره. وفي هذا الصدد يقول جون لوكا " للعنف ألف وجه وأن أشكاله مثل الأعداد اللامتناهية فهي دائما جديدة ومتجددة".

وبالحديث عن العنف في المجتمع الجزائري يتضح لنا بأنه ظاهرة ليست وليدة الساعة، بل تمتد جذورها في عمق تاريخ تطور المدن الجزائرية، التي صاحب مسار نموها الحضري جملة من المعوقات الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية... أسفرت عن ظهور آفات اجتماعية خطيرة في طليعتها: البطالة، الفقر، الصراع

الطبقي، أحداث العنف والشغب، وانتشار الجرائم خطيرة.... الخ.

ولقد برزت ظاهرة العنف الحضري بشكل ملفت للانتباه في فترة التسعينات، وارتبطت بشكل واضح بوجود خلل في النسق الاجتماعي، حيث اتخذت أشكالا متنوعة وتتجلى مظاهره في: القتل، الاعتداءات الجسمية، السرقة، الاغتصاب، التخريب وحرق الممتلكات العمومية والخاصة، والتطرف.... وحسب التقارير الرسمية فإن معدلاته في ارتفاع مستمر. وبالرغم من ارتفاع معدلات العنف خلال السنوات الأخيرة، وظهور أنواع جديدة حسب التقارير الرسمية. إلا أن هذه الأرقام تشير الى وجود تطور مستمر، ومتغير للظاهرة عبر السنوات. فلقد سجلت معدلات العنف في الجزائر ارتفاعا ملحوظا يقدر بـ 16% بين سنتي 2016 و 2017¹ (بورنان، 2017). وحسب تصنيف قاعدة البيانات ناميبو NUMBEO المتخصصة في حساب مؤشرات الجريمة في العالم لسنة 2017، فإن الجزائر تحتل المرتبة 49 عالميا، و6 عربيا في مؤشر الجريمة من أصل 125 دولة، بمقياس يقدر بـ 49.5% (داودي، 2017). بينما في سنة 2018 احتلت الجزائر المرتبة 33 عالميا بمؤشر جريمة يقدر بـ 50،68%. والمرتبة 2 على مستوى منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي بتقدير 57،50%³ (NUMBEO, 2019). أما حصيلة نشاطات الشرطة القضائية الجزائرية خلال العام 2019 كشفت عن ارتفاع معدل الجريمة بـ 3.89% مقارنة بالعام 2018⁴ (زحاف، 2020). وهذا ما يدل على الارتفاع المتزايد لمعدلات العنف داخل المجتمع الجزائري. إن هذه الزيادة في معدلات الجريمة والعنف تصاحبت مع وجود عدة اختلالات اجتماعية تمر بها الجزائر في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت مدنها بيئة حاضنة للعنف بمختلف أشكاله. وكما مكن تناول هذه الاختلالات فيما يلي:

- من الناحية الديموغرافية: ارتفاع عدد السكان حيث بلغ 42.2 مليون نسمة مع بداية 2018. حيث تقدر نسبة الفئة النشطة من السكان بـ 41.8 %

بالإضافة الى سرعة تدوير عجلة التنمية بها في جميع المجالات الاقتصادية، التجارية، والعمرانية. هذا ما جعل منها وجهة للوافدين من مختلف بلدياتها، والولايات المجاورة بغرض الاستفادة من مختلف الخدمات. غير أن هذا التحضر تصاحبه عدة مشاكل تساهم في ركود وإعاقة تطور المدينة في ظل غياب وعجز الدولة ومؤسساتها للتصدي لها. مما يتجلى لنا وجود علاقة الارتباطية بين التحضر ومظاهر العنف.

وفي ظل الإطار السابق تسعى الدراسة الحالية الى الكشف عن مظاهر وأشكال العنف في مدينة سطيف المختلفة والتي تتمثل في العنف اللفظي، العنف البدني، العنف الجنسي، العنف الرمزي، العنف الموجه ضد ممتلكات الغير والدولة، واختلاف معدلاته ونسبه من سنة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر تتحكم فيها العديد من العوامل وأسباب الفيزيائية، الجغرافية، الديموغرافية، الاجتماعية، الاقتصادية، والأمنية ساهمت بشكل أو بآخر في اتساع رقعة انتشاره.

وفي ضوء ما سبق، فان الدراسة الراهنة تهدف الى دراسة ظاهرة العنف في مدينة سطيف؛ من حيث نمط توزيعها المكاني، والعوامل التي تداخلت لإحداث تفاوتات بين الأقاليم الحضرية المختلفة. ومنه فالدراسة تحاول الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: ماهي العوامل التي تتحكم في التوزيع المكاني للعنف، وفي اختلاف معدلاته وأشكاله؟ وتندرج ضمنه أسئلة فرعية تتمثل في:

- ماهي العوامل الفيزيائية والمكانية للقطاعات الحضرية التي تتحكم في التوزيع المكاني للعنف، وفي اختلاف معدلاته وأشكاله؟
- ماهي العوامل السوسيو-اقتصادية للقطاعات الحضرية التي تتحكم في التوزيع المكاني للعنف، وفي اختلاف معدلاته وأشكاله؟
- ماهي أشكال العنف التي تتوزع عبر القطاعات الحضرية؟

لسنة 2017. يتمثلون في 12.2 مليون مشتغل من بينهم 2.4 مليون أنثى. وارتفاع نسبة الوافدين للمدن بحثا عن العمل أو الدراسة، بالإضافة الى ارتفاع نسبة الشباب.

- **من الناحية الاقتصادية:** تفيد تقارير الديوان الوطني الإحصائيات إلى ارتفاع في معدل البطالة والذي قدر بـ 11.7% لسنة 2017، وتدهور القيمة النقدية للدينار، ودخول الدولة في سياسة التقشف مع تسجيل ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية والسيارات.
- **من الناحية الاجتماعية:** ارتفاع نسبة الفئات الهشة، وانتشار الفقر والآفات الاجتماعية، انتشار الهجرة السرية بين أوساط الشباب.
- **من الناحية السياسية:** الفساد السياسي الذي تشهده الجزائر، وسيطرة نظام واحد على الحكم لأكثر من أربع عهديات، والتمهيد للدخول في العهدة الخامسة، وانتشار البيروقراطية والفساد، والصراعات الحزبية.
- **من الناحية الأمنية:** مرت الجزائر بظروف أمنية عسيرة تمثلت في العشرية السوداء، والتي راح ضحيتها الآلاف من الشباب.

ان هذه التغيرات ساهمت في تطور معدلات العنف وانتشارها على نطاق واسع مما أدى إلى الإخلال بالنظام العام. وعدم مقدرة أجهزة الدولة السيطرة عليها رغم المجهودات المبذولة، لأن تطور ظاهرة العنف في المدن الجزائرية ترجع لعدة عوامل متشابكة ومتداخلة ساهمت إلى اتساع نطاقها الجغرافي.

ومما سبق سوف يتم عرض واقع العنف، والكشف عن أنماطه، وأشكاله المختلفة من خلال دراسة معمقة حول مدينة سطيف باعتبارها ثاني مدينة بعد العاصمة من ناحية الكثافة السكانية، وامتلاكها لعدة مقومات الاقتصادية، والاجتماعية ساهمت في ذلك.

ولقد تم اختيار مدينة سطيف لتكون مجالا مكانيا للدراسة باعتبارها اقليما حضريا يشهد نموا سكانيا كبيرا في الآونة الأخيرة، حيث تعد ثاني مدينة من بعد العاصمة من الناحية السكانية.

لذلك تسعى هذه الدراسة الاستطلاعية الى التعرف على أسباب انشار ظاهرة العنف، وتحليل توزيعها مكانيا داخل نطاق المدينة، ورسم خريطة التغطية الأمنية وفق الأسباب والعوامل المتحكمة فيها.

3. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الراهنة إلى:

- تمثيل ظاهرة العنف بمدينة سطيف تمثيلا كارتوغرافيا.
- التعرف على التوزيع المكاني لظاهرة العنف عبر القطاعات الحضرية الموزعة عبر مجال المدينة.
- الكشف على التباين الموجود في معدلات العنف بين القطاعات الحضرية داخل المدينة.
- رصد القطاعات الحضرية الأكثر عنفا بالمدينة.
- معرفة جملة العوامل والسوسيو-الاقتصادية التي ساهمت في تباين معدلات العنف.

4. مفاهيم الدراسة :

1.4 خريطة التغطية الأمنية: ورد تعريف الخريطة في معجم الوسيط⁵ (المعاني، 2010) على أنها اسم، وجمعها خريطة خرائط. والخريطة: كيس من جلد أو نحوه يشد على ما فيه. وخريطة أيضا هي مصور جغرافي، وهي ورق أو ورق مقوى ترسم عليه هيئة الأرض، أو هيئة بعض أقطارها.

في حين المعجم العربي يعرف الخريطة: جمع: خرائط. (خ ر ط.) وضع أغراضه في الخريطة: وعاء من جلد، أو نحوه يشد على ما فيه. فخرطة البلاد: رسم يتضمن شكلها وهيئتها وحدودها، وما بها من جبال وسهول وأنهار، خارطة: خريطة العالم، الخريطة السياسية مصطلح يستعمل لتحديد الانتماءات السياسية وحجمها وقوتها⁶ (المعاني، 2010).

وكلمة خريطة Map هي في الأصل كلمة اللاتينية Mappa وتعني قطعة قماش في حجم منديل اليد، حيث أطلقت كلمة Mun Mappa على خارطة العالم في العصور الوسطى سنة 840 ميلادية، وتعرف الخريطة بأنها تمثيل اصطلاحى، أو رمزي صغير المقاس لتفاصيل سطح الأرض الكروي، أو جزء منها، كما ترى من الأعلى على لوحات مسطحة من الورق .

1. الفرضية العامة: تتعدد العوامل (الفيزيائية، الاجتماعية، الاقتصادية) التي تتحكم في توزيع العنف عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف، وفي تباين معدلاته وأشكاله.

1.1 الفرضيات الجزئية الأولى: تلعب العوامل الفيزيائية، والمكانية دورا هاما في توزيع العنف عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف، وفي تباين أشكاله ومعدلاته. وتتمثل مؤشراتها في: (خصائص موقع المدينة ككل، موضع الحي، ومكان وقوع العنف).

2.1 الفرضية الجزئية الثانية: تلعب العوامل السوسيو-اقتصادية دورا هاما في توزيع العنف عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف، وعلى اختلاف أشكاله ومعدلاته. وتتمثل مؤشرات الفرضية في:

- ديموغرافيا: (حجم السكان بالقطاعات الحضرية-ارتفاع عدد الوافدين للمدينة).

- اجتماعيا: (الأحياء الشعبية والفقرية-الأحياء ذات صيغة اجتماعية-الأحياء ذات نشاط تجاري وحركة سكانية كبيرة).

- اقتصاديا: (الطابع الاقتصادي، والتجاري للمدينة).
- أمنيا: (التغطية الأمنية داخل القطاعات الحضرية-مقياس التناسب بين عدد المقرات الأمن، وحجم السكان وحجم الأحياء-مركزية مقرات الأمن داخل القطاعات التابعة لها).

3.1 الفرضية الجزئية الثالثة: يتخذ العنف الحضري أشكالا متباينة تتوزع بنسب مختلفة عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف. ومؤشراتنا تتمثل في: (العنف اللفظي، البدني، الجنسي، الاعتداء على الممتلكات الأفراد، الاعتداء على ممتلكات الدولة).

2. أهمية الدراسة: تعد هذه الورقة البحثية من الدراسات الاستطلاعية، التي تبحث في تحليل ظاهرة العنف من منظور جغرافي على مستوى وحدات صغيرة، هذه الوحدات التي تمثل القطاعات الحضرية لمدينة سطيف، وتحليل انتشار الظاهرة العنف الحضري تحليلًا مكانيا. كما يمكن من خلال هذه دراسة الانطلاق في دراسات مستقبلية أخرى تساهم في معالجة هذه المشكلات الاجتماعية التي تأثر سلبا على المجتمع والفرد.

ويعرفه ابن منظور في لسان العرب بأنه: الخرق بالأمر، وقلة الرفق به. وهو ضد الرفق. كما هو كل قول أو فعل ضد الرأفة، والرفق واللين. وهو الوسيلة الأخيرة في يد الإنسان لإفلات من مأزق¹¹ (خولي، 2006، صفحة 35)

وتشير لفظة العنف في اللغة العربية الى كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ واللوم وعلى هذا الأساس قد يكون العنف قوليا أو فعليا¹² (سلاطينة و حميدي، 2008، صفحة 7).

من الناحية الاجتماعية: عرفه المعجم النقدي لعلم الاجتماع¹³ (أبو حلاوة، 2016، صفحة 5) بأنه سلوك لا عقلاني يعود أصله إلى مركب من الميول والمصالح المتخاصمة، التي تسبب إلى حد ما انحلال المجموعة نفسها. وأنه في كثير من الحالات سلوك قمعي ملازم لعملية اختلال النظام.

يعرفه أحمد زكي بدوي¹⁴ (يسري، 1996، الصفحات 8-9) بأنه استخدام الضغط، أو القسوة استخداما غير مشروع، أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما.

من الناحية القانونية: يعرفه أحمد جلال عز الدين¹⁵ (خولي، 2006، صفحة 37) بأنه: الاستخدام الإنساني للقوة، بغرض إرغام الغير وإخافته وإرغابه. أو الموجه إلى الأشياء بتدميرها أو إفسادها أو الاستيلاء عليها، ذلك الاستخدام الذي يكون دائما غير مشروع ويشكل في الأصل جريمة.

من الناحية النفسية: ترى شهبال دزي¹⁶ (دزي، 2010، صفحة 39) بأن مفهوم العنف يقسم الى صنفين: يتمثل الأول: في العنف الفردي الذي يشمل كل مظاهر العنف الانفعالي العاطفي، والعدوان الفسيولوجي. والذي يستند الى عوامل وأسباب لا ارادية ولا واعية. والصنف الثاني: هو العنف العادي للمجتمع. ويعتمد على الإرادة الحرة للفرد.

أما العنف الحضري يعرفه إبراهيم تومي وآخرون بأنه عبارة عن عمليات تقوم بها جماعات، أو جماعات إحداث تغيير في الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية أو حتى السياسية القائمة عن طريق المطالبة بحقوق اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو كل

وهي تمثيل مسطح للشكل الدائري للكرة الأرضية، والخرائط تمثل سطح الأرض ولكن في شكل مصغر، ويعتمد التصغير على الهدف من استخدام الخريطة، كما يمكن أن تظهر كل عناصر في الخريطة بنفس التفاصيل.

وتتألف كلمة كارتوغرافيا Cartography من مقطعين⁷ (قربوج، 2018) هما carte وتعني لوح الورق. و craphie تعني يوصف أو يصور بالرسم. إن تحديد مفهوم الخريطة يجعلنا أمام تعاريف متعددة، سواء تعلق الأمر الخريطة الجغرافية بشكل خاص، أو بالخريطة عامة، لذا سنقتصر على بعض التعاريف من شأنها أن تساعدنا على إدراك وتحديد المفهوم.

تعرف الخريطة بأنها تمثيل لتفاصيل سطح الأرض الكروي، على لوحات مسطحة من الورق، بدلا من وضع معيار ثابت يمكن عن طريقه الحكم حكما صادقا على طبيعة العلاقات التي تربط بين الخريطة، والمنطقة التي تمثلها⁸. (صبحي، 1996، صفحة 52)

أما قاموس جامعة أكسفورد فلقد قدم تعريفا شاملا للخريطة: هي رسم مصغر لسطح الأرض، أو السماء، أو جزء منه يظهر المعالم الطبيعية والسياسية... الخ. مرسوما على سطح مستوي من الورق أو مواد أخرى؛ حيث تمثل كل نقطة على هذا الرسم موقعا جغرافيا، أو سماويا محددا. وذلك بناء على مقياس رسم وطريقة إسقاطه⁹. (داود، 2013، صفحة 16)

المفهوم الاجرائي لخريطة التغطية الأمنية: هي تمثيل كارتوغرافي يبين نسبة التغطية الأمنية للقطاعات الحضرية بمدينة سطيف مع تحديد نقاط تركز مقرات الأمن الحضري داخل إقليم اختصاصها. ويتم ذلك بمراعاة المعايير التالية: معيار عدد السكان، معيار عدد الشرطة، معيار التوزيع المتمركز لمقرات الأمن.

2.4 العنف الحضري: يرجع أصل كلمة violence إلى الكلمة اللاتينية violentai وتعني استخدام القوة. وتتكون كلمة violence من مقطعين هما: vi وهو مقطع مأخوذ من نفس الجزء المأخوذ من لفظ vitality أي الحيوية. وفي اللغة اليونانية توجد هناك علاقة بين bios أي الحياة. ولفظة bia أي العنف¹⁰. (رشوان، بدون سنة، صفحة 4).

وبالحى الحضري في علاقته بالمواطن. بحكم أنه أقرب نقطة من المجتمعات السكنية الحضرية.

ويعتبر الأمن الحضري مرفقا عموميا، وهيكلًا آمنا يغطي رقعة جغرافية تسمى إقليم الاختصاص، حيث لا يوجد توحيد لمساحة الرقعة الجغرافية المغطاة، بحيث تختلف باختلاف تواجد المجتمعات السكنية الحضرية. أما بالنسبة للإقليم الاختصاص الحضري فيضم تعدادا سكانيا يختلف من منطقة إلى أخرى باختلاف الكثافة السكانية. وعليه تتزايد أو تتضاءل نشاطات الأمن الحضري بتعداد سكان الإقليم وتواجد المصالح والمواقع الاستراتيجية به. كما يقوم بتحديد محيط الأمن الحضري من خلال: انتشار الحوادث والجرائم، الحالة الاجتماعية والاقتصادية، الرقعة الجغرافية وتضاريسها.

المفهوم الاجرائي للأمن الحضري: يتمثل في مقرات الأمن الحضري الموزعة عبر اقليم المدينة، وهي عبارة عن همزة وصل بين السكان والجهاز الشرطة باعتبارها الأداة الأقرب من مقر سكنهم، والتي تقوم بحفظ الأمن والأمان داخل مناطقهم السكنية.

5.4 القطاع الحضري: هو عبارة عن حيز جغرافي وحضري يشكل الفرع الإداري البلدي التابع لمقر البلدية الأم، على رأسه منتخب يسيره تحت وصاية رئيس المجلس الشعبي البلدي. والقطاع الحضري كفرع بلدي إداري المهدف منه هو تقريب الإدارة من المواطن، وتخفيف الضغط على مقر البلدية الأم وتسيير المجال الحضري للقطاع كان طبقا لقانون البلدية رقم 90/08 المؤرخ في 07 أبريل 1990²¹ (المصالح التقنية لولاية، 2016). أما القطاعات الحضرية لمدينة سطيف كانت حسب تقسيم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) لسنة 1998م، والتي أُنجزت من طرف مركز الدراسات الإنجاز والتعمير لولاية سطيف.

المفهوم الاجرائي للقطاع الحضري: هو رقعة جغرافية تضم مجموعة من الأحياء والمناطق السكنية. تتباين كثافتها السكانية، تابعة آمنا إلى مقر أمني معين.

5. الدراسات السابقة: لقد اعتمدت الدراسة الراهنة على دراستين متشابهتين، تبحث كل منهما في تحليل ظاهرة الجريمة من

ذلك مجتمعا. وذلك باستخدام أساليب هادئة أو عنيفة داخل المحيط الحضري¹⁷ (نومي و آخرون، 2004، الصفحات 41-42).

بينما عبد الرزاق أمقران فيضع تعريفا لعنف المدينة ويعتبره عنف يتجسد في عجز المؤسسات الرسمية عن ادماج الشباب في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تسطر مركزيا والتي تريد من تمهيش الشباب في المجتمع يمثلون فيه شريحة الأكبر عجز يدعمه التسلط وضعف الاتصال مع الشباب¹⁸ (أمقران ، 2008 ، صفحة 270).

المفهوم الاجرائي للعنف الحضري: هو إلحاق الأذى بالآخرين وبأموالهم وممتلكاتهم، ويتخذ أشكالا مختلفة تتمثل في: العنف اللفظي، العنف البدني، العنف الرمزي، العنف الجنسي، وجملة الاعتداءات على ممتلكات الأفراد والدولة. يمارس بشكل جماعي أو فردي، منظم أو بالصدفة داخل محيط المدينة.

3.4 التوزيع المكاني: هو النمط الإجمالي الذي يمكن مشاهدته عند النظر الى عدد من المواقع المفردة، مجموعة مع بعضها البعض على الخريطة. إنه الترتيب المكاني للأحداث، أو الأشياء القريبة، أو على سطح الأرض عبر عدد من المواقع. وعند وصف التوزيع المكاني أو النمط على الخريطة، لابد من التعليق على ثلاث من معطياته. وفي البدء التعليق على الشكل الملاحظ للتوزيع، فقد يكون خطيا، شعاعيا، عشوائيا، أو متكتلا. بعدها من الضروري اعطاء وصف كمي للنمط. ثم تحديد أية توقعات ذات صلة بالنمط اجمالا.¹⁹ (المفاهيم، 2018).

والمفهوم الإجرائي للتوزيع المكاني: هو الامتداد المكاني لأشكال العنف عبر القطاعات الحضرية في مدينة سطيف. بأنماط متباينة تتحكم فيها عدة عوامل فيزيقية، ديموغرافية، اجتماعية، اقتصادية، أمنية.

4.4 الأمن الحضري: إن الأمن الحضري²⁰ (المديرية العامة للأمن الحضري، 2000) هو مصلحة أمنية قاعدية ميدانية متفرعة عن المديرية العامة للأمن الوطني. وتشكل أسفل هيكلها التنظيمي. أي الخلية الأولى في التسلسل الهيكلي للمديرية العامة للأمن الوطني، يرتبط عضويا بأمن الدائرة في العلاقة الإدارية،

اذ حاولت هذه الدراسة دراسة ظاهرة الجريمة في مدينة قسنطينة من منظور التهيئة العمرانية. والإجابة عن مجموعة من الأسئلة أهمها:

- ماهي علاقة الإجرام بالمدينة؟
 - إلى أي مدى علاقة هذا التنوع المجالي بالتنوع الإجرامي؟
 - هل لظاهرة الإجرام علاقة بالظروف السكنية والمعيشية؟
 - هل هناك توازن مجالي للمدينة في توزيع مقرات الأمن عبر القطاعات الحضرية؟
 - ما مدى فعالية تواجد مقرات الأمن عبر القطاعات الحضرية في مكافحة ظاهرة الإجرام؟
 - هل الإجرام مختلف كما ونوعا من قطاع حضري إلى آخر، ومن حي إلى آخر، ومن نط إلى آخر؟
 - ما هي المعايير المستعملة في توزيع وتقسيم مقر الأمن الحضري عبر مجال المدينة؟ ماهي المعايير لتحديد محيط التدخل؟
 - هل الحدود الإقليمية للقطاعات الحضرية تتطابق مع حدود مقرات الأمن (محيط التدخل)؟
 - هل مقر الأمن الحضري متواجد في المكان المناسب؟
 - هل هناك عجز في مقرات الأمن عبر مجال المدينة؟
- كما توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: جميع المخالفات المرتكبة في قسنطينة هي عبارة عن مخالفات تتعلق بالمساحات بالمتلكات والأشخاص، وتنتشر في وسط مدينة قسنطينة خاصة في القطاعان الحضريان: سيدي راشد، وسيدي مبروك. وهما من أقدم القطاعات الحضرية بالمدينة، اللذين يشهدا ديناميكية ونشاط كبير. وجود علاقة وطيدة بين ارتفاع الكثافة السكانية والسكانية وزيادة نسبة الجريمة. توزيع مقرات الأمن الحضري توزيعا غير متمركز عبر المدينة.

3.5 التعليق على الدراسات السابقة والمساهمة:

- أوجه التشابه:

- الاعتماد على التمثيل الكارتوغرافي في تمثيل معطيات وبيانات الدراسة.
- تحليل التوزيع المكاني لمراكز الشرطة وتمركزها.
- الكشف عن عوامل وأسباب الظاهرة.

زاوية تخصصها، وربطها بمجموعة من العوامل التي ساعدت في ارتفاع معدلاتها. وكذا الكشف عن أكثر الأنواع انتشارا. اذ اعتمدت كل منهما على التمثيل الكارتوغرافي لظاهرة الجريمة، وتحليل التوزيع المكاني لها.

1.5 الدراسة الأولى لصاحبها عبد الرحمان عبد الله علي بدوي بعنوان: التوزيع المكاني للجريمة في مدينة الرياض وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان-دراسة تحليلية في جغرافيا الجريمة²² (بدوي، 2013).

هي عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاجتماعية، من أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية السعودية لسنة 2003. تتمحور المشكلة البحثية للدراسة في محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية: ما هي طبيعة التوزيع الجغرافي للجرائم ومرتكبيها في مدينة الرياض؟ وهل توجد علاقة بين الظروف البيئية والطبيعية والجرائم بمدينة الرياض؟ وهل توجد مراكز للشرطة بهذه المدينة ترتفع فيها معدلات الجريمة لأكثر من غيرها من المراكز الشرطة الأخرى بنفس المدينة؟ كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من أجل تحليل مجموعة البيانات المرتبطة بالجريمة، وتمثيلها في شكل خرائط ورسومات بيانية.

ولقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج تتمثل في: وجود تناقض داخل المركز الشرطي الواحد بين الفئات السكانية من حيث: الدخل، المستوى التعليمي. ارتفاع عدد الجرائم مرتبط بزيادة عدد السكان في أي منطقة جغرافية معينة داخل النسيج الحضري لمدينة الرياض. كما عبرت الدراسة عن وجود علاقة قوية بين الجرائم والفقر والمتغيرات البيئية للمدينة، وأنماط استخدامات الأرض. ولقد أرجعت الدراسة الارتفاع النسبي في معدلات جرائم السرقات، والجرائم الأخلاقية الى مجموعة من الأسباب. لعل أهمها: التقبل الجزئي للنمط الغربي من التحضر، والتأثر بالإعلام الخارجي غير الموجه.

2.5 الدراسة الثانية: لتوفيق خنشول بعنوان: التأطير الأمني بالوسط الحضري مقارنة مجالية حالة مدينة قسنطينة - مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية جامعة قسنطينة سنة 2009.²³ (خنشول، 2003)

- أوجه الاختلاف:

- اختلاف الاختصاص.
- اختلاف المجال الزماني والمكاني للدراسات.
- الاختلاف في استخدام المفهوم: بين العنف والجريمة.

6. الإطار النظري للدراسة:

لم يحظى التحليل المكاني لظاهرة العنف والجريمة باهتمام كبير من طرف الباحثين، والأكاديميين في العالم عامة، وفي الجزائر بشكل خاص، بل اقتصرت جل الدراسات والأبحاث على التحليل السوسيولوجي والنفسي، في حين نسعى من خلال هذه الدراسة الى تسليط الضوء على العنف بكونه ظاهرة سوسيوجغرافية، من خلال استخدام المدخل الكارتوغرافي لدراسة العنف عن طريق تحليل البيانات الإحصائية المرتبطة بالظاهرة، وتبيان نمط توزيعها مكانيًا.

ان بداية الاهتمام بدراسة العنف والجريمة من منظور جغرافي ظهر منذ القدم، ولكن كموضوعا للدراسات الأكاديمية ظهر في القرن التاسع عشر مع دراسات بارتنيتكي²⁴ Bartnicki (عمر، 2013)، في مقال له بعنوان "مدخل الى جغرافية الجريمة"، حيث ركز في هذا المقال على الدراسات التي تبحث في العلاقة بين المكان و الجريمة .و قسم فيه دراسات التباين المكاني للجريمة إلى ثلاثة أقسام حسب تطورها:

- **دراسات القرن التاسع عشر (1829 - 1880):** توجد دراسات اعتمدت على الخرائط لتوضيح التباينات المكانية لتكرار حدوث الجريمة، ودراسات رمزت على تباين الأقاليم في معدلات الجريمة من حيث التكرار والزمن. أما في القرن العشرين تم تسمية هذه الدراسات بالمدرسة الجغرافية لاهتمامها بالتباين بين مختلف المناطق الجغرافية. ومحاولة تفسيره على أساس اختلاف خصائص المناطق والأقاليم والأزمنة.

- **دراسات مدرسة شيكاغو البيئية:** اعتمدت على الأساليب الكمية في الوصف وتحليل العامل البيئي. ويقسمها البعض الى مرحلتين: تعرف المرحلة الأولى بالبيئة البشرية، ونلمس ذلك في نموذج برجس عن التركيب الداخلي للمدينة والتطبيقات التي تبعتها. أما المرحلة الثانية ظهرت منذ خمسينيات القرن العشرين حيث

اعتمدت على تطوير تقنيات التحليل. التي ساهمت في تحليل العلاقات البيئية المعقدة باستخدام البرمجيات الاحصائية المخزونة في الحاسب الالكتروني لتحليل الاحصاءات الرسمية. على ضوء ذلك تم رسم خارطة دقيقة للتباين المكاني للبيئات المحلية في مجتمع المدينة الواحدة، والتغيرات التي طرأت عليه بين التعدادات الرسمية. فلقد أصبحت خرائط التركيب الاجتماعي ومتغيرات الوضع الأمني متوفرة للباحثين، والمسؤولين عن أمن المجتمع واستقراره.

- **دراسات علم بيئة الاجرام:** التي تعتمد على دراسة البعد الرابع للجريمة وهو: مكان وزمن حدوث الجريمة. ففي عام 1972 خصصت الجمعية الجغرافية الأمريكية أحد نشاطاتها العلمية لدراسة جغرافية الجريمة. من خلال تقديم 14 بحثا جغرافيا في موضوع جغرافية الجريمة ما بين سنة (71 - 1972)، والتي أعلنت من خلاله ظهور فرع جديد ضمن الجغرافيا الاجتماعية. والتي ساهمت في ظهور دراسات لأكثر من 50 باحث من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا. كما صدر العديد من الكتب ذات العلاقة. ومن خلال تطور هذه الدراسات برزت ثلاث ملامح جديدة²⁵ (طوقان، 2012، الصفحات 73-74) تتمثل في:

• **المنهج الإقليمي:** الذي يهدف الى وصف الجريمة وعلاقتها بالخصائص الديموغرافية، والسوسيو-اقتصادية لسكان المناطق التي ينتشر فيها الاجرام، ولا يزال متبعا في الدراسات الجغرافية.

• **المنهج الكمي:** يعتمد على الطرق الحديثة في التحليل المكاني، ومنهج مدرسة شيكاغو في الكشف عن التباين المكاني للجريمة والاهتمام أكثر بأماكن سكن الجناة، ومناطق حدوث الجريمة. وقد استخدم الباحثون طريقة التحليل العاملي، وتحليل الانحدار متعدد المتغيرات.

• **منهج دراسة بيئة الجريمة:** كشف الباحثون على ما يقارب من (15-40) متغيرا ذات العلاقة بالجريمة والبيئة المجرمين. غير أن حدوث الجريمة له صلة إحصائية مع عدة خصائص منها: الفئة العمرية، الجنس، المستوى الاقتصادي، الحالة الزوجية، المهنة، الظروف المعيشة، ملكية السكن، والانتماء الديني.

الإرهاب، لكن استخدام المدخل الكارتوغرافي ساعد في كشف الحركات الأولية والباطنة لظاهرة الإرهاب في الجزائر. وقدم توضيحات مكملّة لصورة الواقع.

7. منهج الدراسة: تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية، والتي تهدف إلى تمثيل وتحليل بيانات حول ظاهرة العنف المستقاة من محاضر الشرطة في خريطة لمدينة سطيف. حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لمثل هذه الدراسات.

8. أدوات الدراسة: اعتمدت الدراسة على أداة الوثائق والسجلات الإدارية، وأداة الإحصائيات والتقارير الرسمية، والمتمثلة في:

- سجلات الشرطة: والتي تتضمن إحصائيات حول حجم وأشكال العنف في مدينة سطيف. والحدود التغطية الأمنية لمقرات الأمن الحضري.

- سجلات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف: تتمثل في إحصائيات حول عدد السكان القطاعات. حيث تم جمع وتحليل هذه الإحصائيات وفق متطلبات الدراسة، والتي تم إنشاء خريطة من خلالها.

9. مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع البحث في مقرات الأمن الحضري والمقدر عددها بـ 12 مقرا موزعين على مدينة سطيف، ويغطي كل مقر قطاع يتألف من عدة أحياء كما هو موضح في الجدول رقم (1)

أما في الجزائر لم يعطي الباحثون والأكاديميون أهمية كبيرة للمدخل الكارتوغرافي في دراساتهم حول العنف والجريمة والانحراف، فمعظم الدراسات تتجه نحو المدخل الاجتماعي أو النفسي أو الديني، نظرا لصعوبة الحصول على الإحصائيات والمعلومات الدقيقة من المصالح المختصة. رغم ذلك نجد قلة قليلة من الدراسات في التهيئة العمرانية تحاول دراسة التباين المكاني للجريمة والعوامل المؤثرة فيه. فأغلب الدراسات التي أجريت هي دراسات أمنية تبنت المدخل الكارتوغرافي، فمعظمها عالجت ظاهرة الإرهاب كشكل من أشكال الجريمة المنظمة منها²⁶ (شوية، 2007، الصفحات 186-187): دراسة للمؤسسة العسكرية الجزائرية، ودراسة مصالح الأمن، وبحث حول الخلفية الاجتماعية والسيكولوجية للجماعات الإرهابية، ودراسة حول نشأة الإسلاموية الجزائرية وخلفيتها التاريخية.

ولقد بينت هذه الدراسات -التي أجرتها المؤسسة العسكرية الجزائرية- أن الجماعات الإرهابية في الجزائر مصدرها الولايات التالية: عين الدفلة، الشلف، البليدة، معسكر، سيدي بلعباس، جيجل، باتنة، تبسة، غليزان، المدية، وتيسمسيلت. وباعتماد على الوسيلة الكارتوغرافية وفحص خرائط الفقر المستقاة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2001، تمكنت من الكشف عن خصائص مسرح ظاهرة الإرهاب أو بؤر الإرهاب ومعرفة صفاتها المورفولوجية.

مما سبق يمكن القول إن الدراسات العسكرية، والأمنية، والتاريخية تمكنت من إبراز بعض العوامل المستقلة لظاهرة

جدول رقم(1): يمثل توزيع مقرات الأمن الحضري عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف لسنة 2014.

عدد السكان	عدد مقرات الأمن الحضري	عدد الأحياء السكنية	الأحياء السكنية
11274	1	2	حي الحداث - حي المدومين الخمس -
21250	1	3	حي ثليجان - شمينو - حي لنقار .
32267	1	2	حي يجباوي ، حي بوعروة .
8864	1	3	حي بقاق - حي سونطراك - حي العبد الضحوي
11294	1	2	حي الأبراج - تيننت
9612	1	2	وسط المدينة - حي 600 مسكن.
21756	1	3	حي 1014 مسكن - حي 200 مسكن . حي sntr
37692	1	5	حي بلير - كعبوب - القصرية - المعبودة - حي 750
51931	1	4	1006 - ولاد براهيم - حي حشمي - 1 نوفمبر 1954.
26076	1	4	حي 1000 - حي 20 اوت 1955. - حي بيزار - عمر دقو - حي بونشادة
20063	1	3	لعراسة - 500 مسكن وحي 300 مسكن.
31450	1	2	الهضاب - المنطقة الحضرية الجديدة.
283529	12	35	المجموع

الشمال (15 %) . كما توجد بعض التلال والجبال القابلة للتعرية.

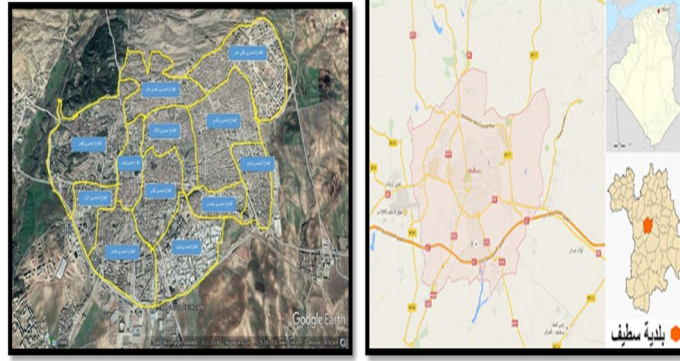
لقد تم اختيار مدينة سطيف (تجمع حضري رئيسي ممتاز ACL) لتكون محور الدراسة، معتمدين في ذلك على حدود التغطية الأمنية لمقرات الأمن الحضري الموزعة عبر مجالها الحضري، حيث تم تقسيم المدينة الى 12 قطاع حضري تضم 35 حي سكني. (انظر للجدول رقم 1)

المصدر: معطيات تجميعية (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف).

10. مجالات الدراسة: تتضمن ثلاثة مجالات هي:

1.10. المجال المكاني: تقع مدينة سطيف في منطقة الهضاب العليا الشرقية، وتقدر مساحتها بـ 127 كلم². ويبلغ عدد سكانها 299379 نسمة. تبعد عن الجزائر العاصمة بـ 304 كلم، تقع على ارتفاع يتراوح بين 800 و1300 م يحدها شمالا بلدية أوريسيا، وشرقا بلدية ولاد صابر، وجنوبا قجال، وغربا بلدي مزلق وعين أرناث (انظر الخريطة رقم 1). ويتراوح ارتفاع المدينة بين (1100-1000) متر فوق سطح البحر. أما التجمعات المحيطة بها كالحاسي، وقاوة فيتراوح ارتفاعها بين (1100-1050) م، وفرماتو، وشوف لكداد (1000-1100) متر فوق سطح البحر (انظر للخريطة رقم 2). أما الانحدارات فهي ضعيفة جدا، فالانحدارات الكبيرة تتركز في

الخريطة رقم (1): تبين موقع مدينة سطيف. الخريطة رقم (2): تبين التقسيم الأمني لمدينة سطيف



المصدر: المصالح التقنية بلدية سطيف. المصدر: اعداد الباحثة باعتماد على google-earth

ومنه فالدراسة الراهنة أجريت عبر عدة مراحل خلال سنة 2018.

4.10. عرض الدراسة الميدانية: نسعى من خلال هذه الورقة الى رسم خريطة العنف بمدينة سطيف باعتماد على معطيات الجداول (1، 2، 3)، بغية تحديد القطاعات التي ترتفع فيها معدلات العنف وتنخفض. بالإضافة الى معرفة الأسباب الكامنة التي ساعدت في هذا التوزيع.

2.10. المجال البشري: يقدر عدد سكان مدينة سطيف (التجمع الحضري الرئيسي) بـ 283529 نسمة، موزعين عبر قطاعات حضرية بأعداد متفاوتة تتحكم فيها عدة عوامل اقتصادية، واجتماعية، ومجالية. (انظر للجدول رقم 1).

3.10. المجال الزمني: يتمثل المجال الزمني للدراسة في المدة الزمنية التي تستغرقها الدراسة الميدانية والتي تمر بعدة مراحل،

الجدول رقم (2): يبين حالات العنف بمدينة سطيف لسنة 2014.

القطاعات الحضرية	عدد الحالات العنف (محاضر الشرطة)	معدل حالات العنف لكل 1000 نسمة %	ترتيب القطاعات الحضرية حسب معدل حالات العنف
القطاع الحضري الأول	46	4,08	3
القطاع الحضري الثاني	36	1,69	9
القطاع الحضري الثالث	69	2,14	6
القطاع الحضري الرابع	76	8,57	2
القطاع الحضري الخامس	43	3,81	4
القطاع الحضري السادس	88	9,16	1
القطاع الحضري السابع	54	2,48	5
القطاع الحضري الثامن	72	1,91	8
القطاع الحضري التاسع	41	0,79	11
القطاع الحضري العاشر	19	0,73	12
القطاع الحضري الحادي عشر	40	1,99	7
القطاع الحضري الثاني عشر	42	1,34	10
المجموع	626	2,21	

المصدر: معطيات تجميعية

تشير معطيات الجدول رقم (2) الى عدد حالات العنف المسجلة بمدينة سطيف والمقدرة بـ 626 حالة عنف. موزعة عبر

حي كعبوب -حي القصيرية - حي المعبودة -حي 750 تعتبر هذه الأحياء من المناطق القديمة في المدينة، تحتوي على مناطق تسكنها فئات هشة وفقيرة، تنتشر فيها تجارة المخدرات، والاعتداء على الأفراد بغية السرقة، وتعتبر أحياءها مسرحا للاعتداءات على الأفراد الوافدين لها أو السكان المحليين.

- **القطاع الحضري الثالث:** تقدر حالات العنف بالقطاع بـ 69 حالة. ويتكون القطاع من: حي يحيوي، حي بوعروة. تعتبر هذه الأحياء من الأحياء التي تجمع ما بين المناطق الحديثة والقديمة الفقيرة بالمدينة، وتكثر فيها مراكز التسوق، ويعتبر حي يحيوي من أحياء التي تنتشر فيها تجارة المخدرات وتعتبر من بؤر اجرام في المدينة.

ولقد تم تسجيل أقل نسبة لحالات العنف في مدينة سطيف في القطاع الحضري العاشر، والذي يضم: كل من حي 1000 - حي 20 أوت 1955. -حي بيزار -حي عمر دقو -حي بونشادة. رغم ارتفاع الكثافة السكانية به وحركة التجارية إلى أنه يعتبر من المناطق الآمنة في المدينة مؤخرا. ويرجع ذلك الى عملية القضاء على السوق الفوضوي اليومي لاندريولي سابقا في حي عمار دقو، بعدما كان بؤرة للجريمة.

القطاعات الحضرية بنسب متفاوتة، وتتحكم فيها عدة عوامل (فيزيكية، اجتماعية، اقتصادية، أمنية)، حيث يقدر معدل العنف بها 2.21 لكل 1000 نسمة، ولقد تم تسجيل أعلى نسبة للعنف في القطاعات الحضرية التالية:

- **القطاع الحضري السادس:** تقدر حالات العنف بالقطاع بـ 88 حالة، ويتمثل في حي وسط المدينة وحي 600 مسكن، وترجع عوامل ارتفاع العنف الى كثرة الحركة في المدينة لكونها نقطة التقاء بين سكان المدينة والوافدين اليها، من أجل الاستفادة من الخدمات التجارية، الإدارية، والترفيهية.

- **القطاع الحضري الرابع:** تقدر حالات العنف بالقطاع بـ 76 حالة. ويضم كل من حي بقاق، وحي سوناطراك، وحي العيد الضحوي. ويمكن ارجاع أسباب العنف فيه الى: كثرة الوافدين الى القطاع للاستفادة من خدمات المذبح البلدي، وسوق السيارات، وسوق الجملة للمواد الغذائية. إن كثرة الأنشطة التجارية في هذه المنطقة يجعلها نقطة جذب للعديد من الأفراد داخل المدينة، وخارجها. مما يرتفع فيه معدلات ممارسة العنف كالسرقة، الاعتداء بالأسلحة

- **القطاع الحضري الثامن:** تقدر حالات العنف بالقطاع بـ 72 حالة. ويتكون القطاع من الأحياء التالية: حي بلير،

الجدول رقم(3): يبين أشكال العنف لمدينة سطيف لسنة 2014.

أشكال العنف القطاعات الحضرية	اللفظي	البدني	الجنسي	الرمزي	الموجه ضد ممتلكات الغير	الموجه ضد ممتلكات الدولة	مجموع القضايا
القطاع الحضري الأول	24	20	0	0	2	0	46
القطاع الحضري الثاني	19	10	0	0	6	1	36
القطاع الحضري الثالث	17	50	1	0	0	1	69
القطاع الحضري الرابع	30	20	0	0	25	0	76
القطاع الحضري الخامس	19	22	0	0	2	7	43
القطاع الحضري السادس	46	22	1	0	13	2	88
القطاع الحضري السابع	4	45	0	0	2	2	54
القطاع الحضري الثامن	30	20	1	0	22	1	72
القطاع الحضري التاسع	10	27	0	0	2	0	41
القطاع الحضري العاشر	13	3	0	0	3	0	19

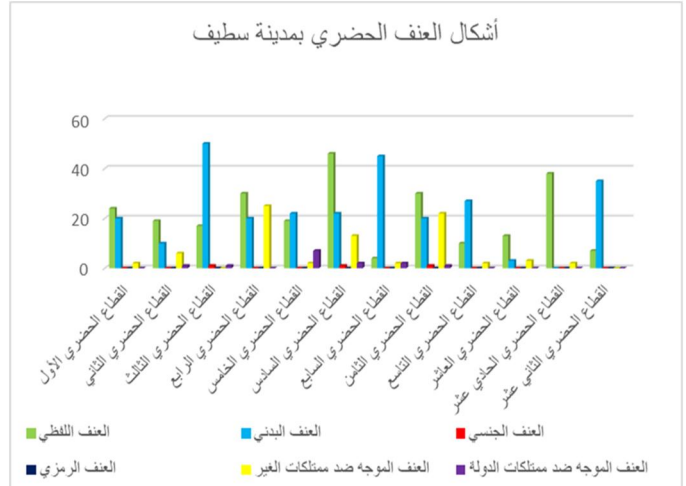
بلعيفة تيلي

40	0	2	0	0	0	38	القطاع الحضري الحادي عشر
42	0	0	0	0	35	7	القطاع الحضري الثاني عشر
626	13	79	0	3	274	257	مجموع القضايا
%100	2.08	12.62	0	0.48	43.77	41.05	النسبة %

المصدر: معطيات تجميعية من محاضر الشرطة.

الشكل رقم (1): يبين أشكال العنف عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف.

- العنف الجنسي تم تسجيل 3 حالات في القطاعات التالية: الثالث، السادس، الثامن.
- العنف الموجه ضد ممتلكات الغير ارتفعت نسبة ارتكابه في القطاعات التالية: الرابع، السادس، الثامن.
- العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة ترتفع نسبة ممارسته في كل من القطاعات التالية: الخامس، السادس، السابع.
- خريطة التوزيع المكاني لحالات العنف بمدينة سطيف: من خلال معطيات الجداول السابقة تم رسم خريطة توضح التوزيع المكاني لحالات العنف وأشكاله، وكذا مواقع مقرات الأمن الحضري الموزعة عبر القطاعات الحضرية. كما بينت الخريطة نسبة التغطية الأمنية لمقرات الأمن للقطاعات الحضرية.
- خريطة رقم (3): خريطة التغطية الأمنية بمدينة سطيف لسنة 2014.

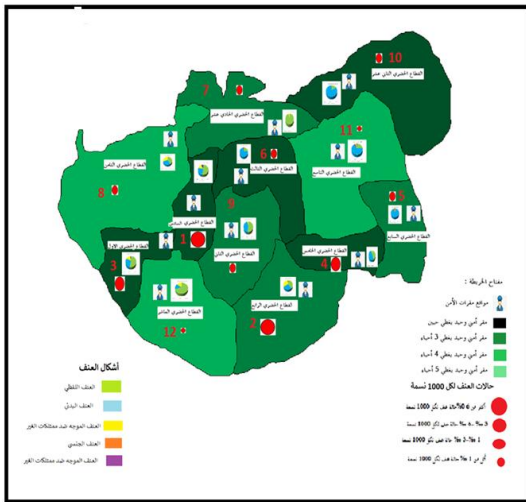


المصدر: اعداد الباحثة

يكشف لنا الجدول رقم (3) عن حجم حالات العنف الممارس في مدينة سطيف، والتي يقدر عددها بـ 626 حالة عنف مسجلة، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة ممارسة العنف البدني والمقدرة بـ 43.77%، تليها نسبة العنف اللفظي بـ 41.05%. اذ تعتبر النسبتان متقاربتان، بمعنى أن العنف الأكثر ممارسة في مدينة سطيف هو العنف البدني واللفظي.

كما نلاحظ انخفاض نسبة ممارسة الأشكال الأخرى، حيث قدرت نسبة ممارسة العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بـ 12.62%، ثم ممارسة كل من العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة والعنف الجنسي بنسبة ضئيلة جدا حيث تقدر بـ 2.08% و 0.48% على التوالي. وتتعلم نسبة ممارسة العنف الرمزي في المدينة، وهذا راجع لعدم التبليغ عنه، أو قد يكون سببا رئيسيا في ارتكاب أشكال العنف الأخرى.

- العنف البدني ترتفع نسبة ممارسته في كل من: القطاع الثالث، السابع، والثاني عشر.



المصدر: اعداد الباحثة.

ملاحظة: التقييم الموجود على الخريطة يمثل ترتيب القطاعات الحضرية بمدينة سطيف حسب نسبة حالات العنف لكل 1000 نسمة.

تحليل الخريطة: لقد اعتمدت هذه الدراسة في تحليل الخريطة على المحاور التالية:

المحور الأول: التغطية الأمنية لمقرات الأمن عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف.

المحور الثاني: توزيع حالات العنف لكل 1000 نسمة عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف.

من خلال بيانات الجدول رقم (1) والخريطة رقم (3)، يتبين لنا توزيع مقرات الأمن عبر المجال الحضري لمدينة سطيف، حيث نسجل عدم توازن بين عدد مقرات الأمن والمساحة وكثافة السكانية بالقطاعات الحضرية. هذا التفاوت يؤثر سلبا على نسبة التغطية الأمنية من قطاع الى آخر لاسيما إذا ما قورنت بعدد التجهيزات المسخرة مع الكثافة السكانية. هذه المعطيات ساعدت في تسجيل النقاط التالية:

- **التوزيع غير متمركز لمقرات الأمن الحضري:** يتبين لنا من خلال الخريطة أن مواقع المقرات الأمنية لا تحتل المواقع الاستراتيجية داخل القطاعات الحضرية، بل تتوزع بشكل غير متموضع داخل إقليم اختصاصها. اذ نجد بعض مقرات تتركز في حدود القطاعات وبالتالي بعد المسافة بين الأحياء والمقرات الأمنية، هذا ما يؤدي غالبا إلى عدم التدخل في الوقت المناسب، بالإضافة إلى عدم الاستفادة من خدمات هذه المقرات لبعد المسافة.

- **التغطية الأمنية المتساوية للقطاعات الحضرية داخل إقليم المدينة:** من خلال معطيات الجدول والخريطة يتضح لنا تساوي في نسبة التغطية الأمنية لجميع القطاعات الحضرية، أي وجود مقر أمني وحيد لكل قطاع حضري، هذا التساوي نلمس فيه عدة فروقات خاصة ما تعلق بعدد الأحياء المنتمية لكل قطاع حضري. ومنه يمكن تفسير وقياس التغطية الأمنية للقطاعات الحضرية بالاعتماد على المعايير التالية:

• **مقياس حجم السكان:** يعبر حجم السكان من المعايير الهامة لقياس نسبة تغطية الأمنية لمقرات الأمن، حيث نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع عدد سكان القطاعات الحضرية الذي لا يتوافق مع تغطية مقر أمني وحيد لكل قطاع.

المحور الثالث: توزيع أشكال العنف الحضري عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف.

أولا: تحليل الخريطة من حيث التغطية الأمنية لمقرات الأمن الحضري بمدينة سطيف:

• **مقياس عدد الشرطة:** وفقا للمعدل الدولي المعمول به هو وجود شرطي لكل 300 نسمة، ففي الجزائر هذا المقياس في الواقع لا يزال بعيدا جدا للوصول اليه، فنجد شرطي لكل 1054 نسمة. ونظرا لعدم منحنا احصائيات حول عدد الشرطة بمدينة سطيف، يمكننا التوقع بأن عدد الشرطة لا يتناسب مع عدد السكان ونلمس هذا من خلال انخفاض في نسبة التغطية الأمنية للأحياء السكنية.

• **مقياس التوزيع المتمركز لمقرات الأمن:** نلاحظ أن مقرات الأمن الحضري بمدينة سطيف تتوزع توزيعا لا مركزيا، بمعنى أن مواقع مقرات الأمن لا تحتل النقاط المركزية داخل القطاعات الحضرية، وانما تبدوا لنا أنها وزعت بطريقة غير مدروسة. وربما يمكن ارجاع ذلك الى أمرين اثنين:

الأمر الأول: يرتبط بتشييد المقرات الأمنية الذي لا يتزامن مع بناء الأحياء السكنية، وانما يكون بعد انشائها، أو ضمها للمقرات القريبة. **والأمر الثاني:** يتعلق بمواقع بناء المقرات الأمنية والذي يخضع دائما الى ما توفر من مساحات تابعة للدولة والمخصصة للبناء.

- **ضعف التغطية الأمنية للقطاعات الحضرية:** وجود تباين في عدد الأحياء التي يغطيها مقر أمني وحيد، حيث يوجد 12 مقر أمن حضري يغطي أمينا 35 حي بمدينة سطيف، تم توزيعها على 12 قطاع حضري وفق التقسيم التي تعتمد الدراسة. ونظرا لوجود هذا الاختلاف في نسبة التغطية الأمنية من قبل المقرات الأمنية، يتضح لنا وجود 4 مجموعات تتمثل في:

بينما القطاع الحضري السادس فيعتبر النقطة المحورية للمدينة أين تتم جميع المعاملات، والنشاطات التجارية والإدارية، حيث يعتبر نقطة إلتقاء جميع الوافدين للمدينة سواء من أحيائها، أو من بلدياتها، أو من الولايات المجاورة. على اعتبار أنها همزة وصل بين مختلف الولايات، ونتج عن هذه الحركية والديناميكية الكبيرة للسكان أعمال وسلوكيات عنيفة.

- **الفئة الثانية: مرتفعة (من 3% - 6% حالة عنف لكل 1000 نسمة):** تضم هذه الفئة قطاعان اثنان هما: القطاع الحضري الأول، والخامس حيث بلغ عدد حالات العنف المبلغ عنها 46 حالة في القطاع الأول بمعدل 4.08 %، في حين بلغ معدل حالات العنف في القطاع الخامس 3.81 %. ويرجع هذا الى جملة من العوامل ساهمت بشكل كبير في انتشار العنف والمتمثلة أساسا في: محاذة القطاعين السابقين الأكثر عنفا في المدينة، المشاكل الناتجة عن ارتفاع نسبة الحركة السكانية بالقطاعين. اذ يعتبر القطاع الأول من الأحياء القديمة في المدينة، وبمحاذات حي وسط المدينة ولا توجد فواصل بينهما، أما القطاع الخامس فيعتبر وجهة إدارية مهمة لتواجد أغلب الهيئات الرسمية.

- **الفئة الثالثة: متوسطة (من 1% - 3% حالة عنف لكل 1000 نسمة):** تضم هذه الفئة ستة (6) قطاعات حضرية، والمتمثلة في: القطاع الثاني، الثالث، السابع، الثامن، الحادي عشر، والثاني عشر. تعتبر النسبة المسجلة في ارتكاب العنف متوسطة مقارنة بالفئتين السابقتين. ويتواجد بهذه الفئة مزيج بين الأحياء القديمة الشعبية، والأحياء الجديدة. ويمكن ارجاع أسباب انخفاض معدلات العنف بها الى:

- تعتبر هذه القطاعات مناطق جاذبة السكان لما تتوفر عليه من أماكن للتسوق والترفيه والتنزه، هذا الاحتكاك بين الأفراد تولد عنه أعمال عنيفة متفاوتة النسب. ومن أجل حماية الأفراد تسعى المصالح الأمنية الى حفظ الأمن العام من خلال تكثيف دوريات الشرطة في الأحياء، وتواجد الأمني الميداني في أماكن التسوق والترفيه.

- المجموعة الأولى: مقر أمني وحيد يغطي حين: ويظهر ذلك في خمسة قطاعات هي: القطاع الحضري الأول، الثالث، الخامس، السادس، الثاني عشر.
- المجموعة الثانية: مقر أمني وحيد يغطي 3 أحياء: يتمثل في أربعة قطاعات هي: القطاع الحضري الثاني، الرابع، السابع، الحادي عشر.
- المجموعة الثالثة: مقر أمني وحيد يغطي 4 أحياء سكنية يتمثل في قطاعين هما: القطاع الحضري التاسع، والعاشر.
- المجموعة الرابعة: مقر أمني وحيد يغطي 5 أحياء يتمثل في: القطاع الحضري الثامن.

ثانيا: تحليل الخريطة من حيث توزيع نسب حالات العنف لكل 1000 نسمة عبر القطاعات الحضرية:

انطلاقا من بيانات الجدول رقم (2) والخريطة رقم (3) يتضح لنا حجم حالات العنف بمدينة سطيف والبالغ عددها 626 حالة، تتوزع عبر القطاعات الحضرية بشكل متباين تتحكم فيه عدة عوامل: مكانية، اجتماعية، اقتصادية، وديموغرافية. ومنه تم تقسيم مجال الدراسة الى أربع فئات تتمثل في:

- **الفئة الأولى: مرتفعة جدا (أكثر من 6% حالة عنف لكل 1000 نسمة):** تضم هذه الفئة قطاعين حضريين هما: القطاع الحضري الرابع، والسادس. حيث بلغت معدل حالات العنف بهما 8.57% و 9.16% لكل 1000 نسمة، بمجموع قضايا يقدر بـ 76 و 88 قضية على التوالي. وبهذا يصبح القطاعين من أكثر المناطق عنفا في المدينة وتعود أسباب ارتفاع نسبة حالات العنف في القطاعين الى:
- ارتفاع عدد الوافدين على اعتبار أن القطاعين مركزا للنشاطات التجارية والإدارية والصحية.
- تواجد السوق الأسبوعي للسيارات في القطاع الرابع.
- تواجد المنطقة الصناعية بالقطاع الرابع.
- انتشار تجارة الخمر غير مرخصة، وأماكن الدعارة بالقطاع الرابع.
- نشاط تجارة المخدرات بالقطاعين.

- العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة وتقدر نسبته بـ 2.08%، ويظهر خاصة في القطاع الخامس، السادس، السابع.

- العنف الجنسي وتقدر نسبته بـ 0.48%، ويظهر في القطاع السادس والثامن.

11. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء فرضياتها والدراسات السابقة: من خلال المعالجة الكمية والكيفية للبيانات التي جمعت عن طريق الإحصائيات الرسمية الجاهزة، والصادرة من مراكز الشرطة، ومديرية الإحصاء والبرمجة. واعتماد الدراسة على المنهج الوصفي من أجل اختبار فرضيات الدراسة، والتي تم من خلالها التوصل الى تحديد العوامل المتحكمة في التوزيع المكاني للعنف بمدينة سطيف. ونسعى من خلال هذا العنصر مناقشة نتائج الدراسة في ضوء فرضياتها، وفي ضوء الدراسات السابقة.

1.11 مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الفرعية الأولى: تتعلق نتائج الفرضية الفرعية الأولى بالعوامل المكانية، والفيزيائية التي تتحكم في التوزيع المكاني للعنف، والتي تؤثر في تباين أشكاله، وأنواعه. حيث عبرت عنها جملة من النتائج التي تم استخلاصها من البيانات المتمثلة في:

- يعتبر الموقع الاستراتيجي لمدينة سطيف من بين احدى الأسباب التي ساعدت على انتشار ظاهرة العنف، حيث يعتبر موقع ولاية سطيف عامة، ومدينة سطيف خاصة همزة وصل بين مختلف الولايات الأمر الذي سهل عملية التوافد السكاني الكبير إليها لأغراض مختلفة: علمية، صحية، سياحية، ترفيهية، وتجارية.

- ارتباط حجم العنف الممارس في القطاعات الحضرية بطبيعة موقع القطاع ونشاطه، حيث نسجل ارتفاع معدلات العنف في المناطق التي تكثر فيها الحركة نتيجة توافد عدد كبير من الأفراد سواء من داخل المدينة، أو من خارجها بغرض المعاملات التجارية مثل القطاع الرابع لتواجد سوق السيارات به. أو من أجل المعاملات الإدارية مثل: القطاع السادس الذي يشكل وسط المدينة، القطاع الخامس، الثاني، الثامن، والثاني عشر.

• محاذة القطاع الثامن لغابة الزنادية التي تعد وكرا للمنحرفين، وارتفاع نشاط تجارة المخدرات بها.

• أغلب السكنات المتواجدة بالقطاعات هي سكنات ذات صيغة اجتماعية، حيث تم ترحيل السكان إليها من المناطق الفوضوية التي تم القضاء عليها. إن عدم تكيف السكان مع المناطق الجديدة يدفع بهم الى ارتكاب العنف وممارسة الجريمة.

• وجود مناطق حضرية جديدة مثل حي الهضاب الذي يشهد حركة سكانية كبيرة نظرا لوجود قطب جامعي به.

- **الفئة الرابعة: ضعيفة (أقل من 1 % حالة عنف لكل 1000 نسمة)** تضم هذه الفئة قطاعين هما: القطاع الحصري التاسع والعاشر. رغم ارتفاع عدد السكان بالقطاعين إلا أن معدل حالات العنف منخفض جدا إذ يقدر بـ 0.79%، و 0.73% على التوالي، ويرجع هذا الانخفاض إلى القضاء على السوق الشعبي لاندربولي سابقا بالقطاع العاشر الذي كان يشكل بؤرة من بؤر العنف في المدينة. بالإضافة إلى كون القطاع التاسع يضم معظم الأحياء السكنية الهادئة في المدينة لقلّة النشاط التجاري بها.

ثالثا: تحليل الخريطة من حيث توزيع أشكال العنف عبر القطاعات الحضرية:

من خلال المعطيات الجدول رقم (3) والخريطة رقم (3)، يتبين لنا توزيع أشكال العنف عبر القطاعات الحضرية لمدينة سطيف، ويتضح لنا وجود تباين في توزيع أشكال العنف ومعدلاته من قطاع إلى آخر، وظهور تقارب في نسبة ممارسة العنف اللفظي والبدني. بالإضافة إلى تسجيل الملاحظات التالية:

- ارتفاع نسبة ممارسة العنف البدني بمدينة سطيف، والتي تقدر بـ 43.77%، حيث ترتفع نسبته في كل من القطاعات التالية: القطاع الثالث، السابع، والثاني عشر.

- العنف اللفظي تقدر نسبته بـ 41.05%، وتتركز في القطاعات التالية: الرابع، السادس، الثامن، والحادي عشر.

- العنف الموجه ضد ممتلكات الغير وتقدر نسبته بـ 12.62%، وينتشر بكثرة في القطاع الرابع، السادس، والثامن.

0.73 %، ويقدر عدد سكانه 26076 نسمة مقابل 19 حالة عنف.

- **ارتفاع نسبة الوافدين للمدينة:** لقد بلغ عدد الوافدين للمدينة والذين يقدر عددهم بـ 1307 وافد جديد، في حين يرتفع عدد الوافدين إليها بشكل يومي لأغراض مختلفة، ونلمس هذا في ارتفاع حالات العنف بالقطاعات التي تكثر بها النشاطات الإدارية والتجارية مثل القطاع الحضري السادس بـ 88 حالة عنف. والذي يمثل وسط المدينة باعتبارها المنطقة التي تتم فيها جميع المعاملات الإدارية ويعد من أكبر القطاعات التي تستقبل الوافدين إليها من باقي القطاعات أو من خارج المدينة. والقطاع الحضري الرابع الذي تم تسجيل 76 حالة عنف فيه، ويرجع ذلك لوجود توافد سكاني كبير للقطاع من أجل السوق الأسبوعي للسيارات. والقطاع الحضري الثامن وبلغ عدد حالات العنف به 72 حالة وهذا نظرا للتوافد السكاني الكبير له لأغراض إدارية وعلمية. والقطاع الحضري الثالث والسابع حيث قدرت حالات العنف بمها 54 و 46 على التوالي ويرجع سبب التوافد إليهما فضاءات التسوق المخصصة للعائلات ووجود محلات تجارية كثيرة.

- **النشاط الاقتصادي والتجاري بالمدينة:** وفق معطيات الدراسة تعتبر مدينة سطيف من الأقطاب الاقتصادية في الجزائر نظرا لتزايد وتيرة النشاط التجاري والاقتصادي بالمنطقة. مما جعلها منطقة جذب للسكان بغرض العيش فيها والاستفادة من مميزات المنطقة، أو القدوم إليها

من أجل القيام بنشاطات مختلفة بشكل يومي، أو دوري. رغم إيجابية الطرح السابق إلى أن هذا النمو الاقتصادي صاحبه نمو في معدلات العنف. وانتشار الاقتصاد غير الرسمي المتمثل في الباعة المتجولين، الذين يمكن اعتبارهم من بين مسببات العنف بالمدينة.

- **المناطق الفقيرة والهشة:** تنتشر الأحياء الفقيرة والهشة عبر المجال الحضري لمدينة سطيف، بالإضافة إلى الأحياء ذات الصبغة الاجتماعية التي تسكنها الفئات ذات الدخل المحدود أي مدخولها لا يتعدى الأجر القاعدي في الجزائر والمقدر بـ 20000 د.ج. هذا من جهة وتدني المستوى الاقتصادي لمرتكبي العنف من جهة أخرى.

وفي ضوء الشواهد الكمية يتضح لنا أن الفرضية الأولى قد تحققت بدرجة عالية، حيث تبين أثر العوامل الفيزيائية في توزيع العنف عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف، والدور الذي تلعبه في تبين أشكاله ومعدلاته.

2.11 مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثانية: والتي ترتبط بدور العوامل السوسيو-اقتصادية في توزيع العنف عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف، وأبعاد ذلك على اختلاف أشكاله ومعدلاته. والتي تضمنت جملة من العوامل تتمثل في:

- **دور العامل الديموغرافي** في توزيع العنف عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف، فقد عبرت عنها جملة من النتائج التي تم استخلاصها من البيانات الإحصائية التي جمعت وتمثل في:

- **ارتفاع عدد السكان يقابله ارتفاع في عدد حالات العنف:** لقد انطلقت الدراسة من مسلمة مفادها أن ارتفاع عدد السكان يقابله ارتفاع عدد حالات العنف، في حين أن الواقع أثبت العكس فمعظم القطاعات الحضرية التي ترتفع فيها معدلات حالات العنف ينخفض فيها عدد السكان. ونلمس ذلك في القطاع الحضري السادس الذي يحتل المرتبة الأولى في تصنيف القطاعات بالنسبة لمعدل حالات العنف، حيث بلغ عدد سكانه 9612 نسمة، وقدرت حالات العنف به 88 حالة، وبلغ معدل حالات العنف 9.16 % حالة عنف لكل 1000 نسمة. والمرتبة الثانية للقطاع الحضري الرابع حيث بلغ عدد سكانه 8864 أصغر عدد مسجل، وتم تسجيل 88 حالة عنف، وصل معدل حالات العنف إلى 8.87 % حالة عنف لكل 1000 نسمة.

وفي المقابل نجد أن القطاعات التي يكثر فيها عدد السكان تنخفض فيها عدد حالات العنف مثل القطاع الحضري التاسع الذي يحتل المرتبة ما قبل الأخيرة بمعدل 0.79 % حالة عنف لكل 1000 نسمة، حيث قدر عدد سكانه 51931 نسمة مقابل 41 حالة عنف مرتكبة. والقطاع الحضري العاشر الذي يحتل المرتبة الأخيرة في تصنيف حالات العنف بمعدل

كما ترتبط مواقع بناء المقرات الأمنية غالبا الى ما توفر من مساحات تابعة للدولة، والمخصصة للبناء.

- **ضعف التغطية الأمنية داخل القطاعات الحضرية:** يرجع ذلك الى تساوي في نسبة التغطية الأمنية لجميع القطاعات الحضرية، أي وجود مقر أمني وحيد لكل قطاع حضري، هذا التساوي نلمس فيه عدة فروقات خاصة ما تعلق بعدد الأحياء المنتمية لكل قطاع حضري. وعليه يمكن تفسير وقياس التغطية الأمنية للقطاعات الحضرية من خلال: عدم تناسب عدد المقرات مع حجم السكان، وعدم تناسب عدد الشرطة مع عدد السكان، وتباين نسبة المسافة الفاصلة بين المقرات الأمنية والمناطق السكنية عبر القطاعات الحضرية.

من خلال العرض السابق يمكن القول إن الفرضية الثانية تم اثباتها ميدانيا من خلال النتائج المتحصل عليها من مجتمع الدراسة، والتي تبرهن على الدور الذي تلعبه العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في التوزيع المكاني للعنف الحضري بمدينة سطيف.

3.11. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الجزئية الثالثة:

تتنوع أشكال العنف الحضري بمدينة سطيف، ويتوزع بمعدلات ونسب مختلفة عبر القطاعات الحضرية، حيث تصدر ثلاث أشكال قائمة الأكثر انتشارا وهي:

- **الشكل الأول:** العنف البدني: والذي يتمثل في الاعتداءات الجسمية، الضرب والجرح العمدي. قدرت نسبة الحالات المبلغ عنها والمسجلة في محاضر الشرطة بـ 43.77 %، إذ ترتفع معدلاته في كل من القطاعات التالية: القطاع الثالث، السابع.

- **الشكل الثاني:** العنف اللفظي: ويتمثل في الإساءة اللفظية، السب والشتم، التهديد. فقد قدرت نسبة الحالات المبلغ عنها والمسجلة في محاضر الشرطة 41.05 %، وتتركز أعلى نسبة ممارسته في القطاعات التالية: القطاع الرابع والسادس، الثامن والحادي عشر.

- **الشكل الثالث:** العنف الموجه ضد ممتلكات الأفراد: ويتمثل في السرقة، السطو، الحرق، الاتلاف.... قدرت نسبة

- **المناطق الأكثر عنفا في المدينة:** تتمثل في المناطق التي ترتفع فيها معدلات العنف في المدينة مقارنة بعدد السكان. والتي أصبحت من مناطق غير آمنة نظرا لارتفاع معدلات العنف والجريمة المصريح، وغير مصرح بها، وسوف نستعرضها وفق الترتيب التالي:

1- القطاع الحضري السادس بنسبة 9.16 %.

2- القطاع الحضري الرابع بنسبة 8.57 %.

3- القطاع الحضري الأول بنسبة 4.08 %.

4- القطاع الحضري الخامس بنسبة 4.08 %.

5- القطاع الحضري السابع 2.48 %.

6- القطاع الحضري الثالث بنسبة 2.14 %.

وتتميز هذه المناطق بجملة من الخصائص جعلت منها بؤرا للعنف داخل مدينة سطيف:

- مناطق ذات صبغة تجارية وإدارية وحركة سكانية كبيرة: حيث يتوافد السكان اليها لأغراض تجارية وإدارية مختلفة بشكل يومي، وتتمثل في: القطاع الحضري السادس، الرابع، الأول، الخامس.

- مناطق شعبية فقيرة مثل القطاع الحضري الثالث.

- أحياء سكنية ذو صيغة اجتماعية: والتي تم ترحيل اليها معظم سكان العشوائيات مثل القطاع الحضري السابع والحادي عشر.

- **عدم وجود تناسب بين عدد مقرات الأمن وعدد الأحياء وحجم سكان داخل القطاعات الحضرية للمدينة:** ويتبين لنا ذلك من خلال وجود اختلاف في نسبة التغطية الأمنية بين الأحياء، حيث يوجد 12 مقر أمني مقابل 35 حي بالمدينة.

- **التوزيع غير متمركز للمقرات الأمنية داخل القطاعات الحضرية:** نلمس هذا في نقاط تموقع مقرات الأمن الحضري، إذ لا تحتل النقاط المركزية داخل القطاعات الحضرية التابعة لها. وإنما تبدوا لنا أنها وزعت بطريقة غير مدروسة. ويمكن ارجاع ذلك الى وقت تشييد المقرات الأمنية الذي لا يتزامن مع بناء الأحياء السكنية. وإنما يكون بعد إنشائها وتعميرها.

تطور وانتشار الظاهرة. وعلى هذا الأساس يتضح لنا وجود أوجه للاختلاف والتشابه بين الدراسة الراهنة والدراسات السابقة والمشابهة، من خلال ما يلي:

- حاولت الدراسة الراهنة وضع خريطة للتوزيع المكاني للعنف بمدينة سطيف من خلال تحديد العوامل المتحكمة في توزيعه، والكشف عن خصائص المناطق التي تتباين فيها معدلات العنف. غير أن جميع الدراسات التي تناولت العنف اكتفت بتحديد خصائص المناطق التي تنتشر فيها الجريمة فيزيقيا واجتماعيا. كما اعتمدت الدراسة الأولى والثانية بوضع خرائط تفصيلية عن توزيع الجرائم. باستخدام الإحصاءات الرسمية ووضعها في خرائط توضيحية تبين مناطق تركز الجرائم، ولقد استفادت الباحثة من هذه التصاميم في وضع خريطة العنف. لكون الصورة هي أنجح وسيلة في تبليغ المعلومة.

- حددت الدراسات السابقة المناطق التي تعتبر بؤرا للعنف، وبينت خصائصها، فالدراستين أرجعت إنتاج العنف في المدينة واستمراره إلى: المناطق والأحياء الشعبية المتردية والفقيرة، والعشوائيات الحضرية، وفي الأحياء الجديدة للمدن باعتبارها مناطق تفرز العنف نتيجة عدم تأقلم الوافدين الجدد مع الحياة المدنية الجديدة. أما الدراسة الراهنة فتحاول الكشف عن خصائص الأحياء التي ترتفع وتنخفض فيها معدلات العنف بمدينة سطيف، فتتوعد بين المناطق الشعبية والأحياء العتيقة والأحياء الجديدة.

- لقد أرجعت الدراسة الحالية العوامل المتحكمة في توزيع العنف الحضري بمدينة سطيف إلى جملة من العوامل المختلفة تتعلق بالعوامل الطبيعية، الديموغرافية، الأمنية، والسوسيو-اقتصادية. ولقد حاولت الدراسة الخوص في أبعادها المختلفة. في حين أرجعت الدراستين أسباب العنف إلى عدة عوامل تتمثل في وجود علاقة وطيدة بين ارتفاع الكثافة السكانية والسكانية وزيادة نسبة الجريمة، وتوزعي مقرات الشرطة توزيعا غير متمركز عبر المجال الحضري.

الحالات المبلغ عنها والمسجلة في محاضر الشرطة 12.62 %، وينتشر بقوة في القطاع الحضري الرابع، السادس، والثامن.

من خلال النتائج المتحصل عليها، لقد تم اثبات الفرضية الجزئية الثالثة التي ترمي إلى تحديد أشكال العنف بمدينة سطيف، والتي تتوزع بشكل متباين ومعدلات مختلفة عبر قطاعاتها الحضرية.

4.11 نتائج الدراسة في ضوء الفرضية العامة:

تكشف نتائج الفرضية العامة عن العوامل التي تتحكم في التوزيع المكاني للعنف عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف، والتي تتمثل في جملة العوامل الفيزيائية والمكانية، الديموغرافية، الاجتماعية، الاقتصادية، والأمنية. كما توصلت الدراسة إلى الكشف عن الأشكال الأكثر انتشارا في المدينة، مع تحديد خصائص المناطق الأكثر عنفا وأما بالمدينة.

لقد تم اثبات الفرضية العامة امبريقيا، وهذا يدل على وجود جملة من العوامل (الفيزيائية، الاجتماعية، الاقتصادية، الأمنية) تتحكم في توزيع العنف عبر المجال الحضري لمدينة سطيف، والمرتبطة بعدة مؤشرات تتمثل في: طبيعة الموقع، ضعف التغطية الأمنية، التوزيع غير متمركز لمقرات الأمنية، عدم وجود تناسب بين عدد مراكز الأمن وعدد الأحياء التابعة لها، الحركة والديناميكية السكانية، وجود مناطق الفقيرة تفرز العنف، وجود مناطق راقية تجذب المجرمين... وغيرها من العوامل التي ساعدت في وضع خريطة التوزيع المكاني للعنف بمدينة سطيف.

إن ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري عامة، والمجتمع السطايفي على وجه الخصوص ظاهرة معقدة تتشابك فيها عدة عوامل وأسباب، وتتنوع أشكالها وأنواعها. فهي تحتاج إلى إيجاد الحلول سريعة للحد منها من خلال تظافر جهود الجميع للقضاء على الظاهرة والتحكم في حجمها الذي يتزايد بشكل مستمر.

5.11 مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة والمشابهة:

لقد تناولت الدراستين العنف والجريمة في كل من مدينة قسنطينة بالجزائر، ومدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية. وكشفت عن وجود عدة مشاكل اجتماعية واقتصادية ساهمت في

12. خاتمة: وفي الأخير لقد تم الإجابة عن جميع الأسئلة البحثية المطروحة، من خلال إثبات صحة فرضياتها امبريقيا، وعرض نتائج الدراسة المتحصل عليها عبر الفرضية العامة والفرضيات الجزئية. حيث تم وضع خريطة نهائية للعنف الحضري وأشكاله من خلال تبني دراسة كارتوغرافية لظاهرة العنف. والكشف عن العديد من العوامل المتحكممة في توزيعه مكانيا، وفي تباين أشكاله ومعدلاته. وتبيان خصائص المناطق التي ترتفع فيها معدلات العنف وتنخفض.

مما سبق، يمكن التوصل الى حقيقة مفادها: أن العوامل والظروف التي تتحكم في توزيع المكاني للعنف تتباين من منطقة إلى أخرى ومن بلد لآخر، ويرتبط ذلك أساسا بخصوصية كل منطقة، والظروف المحيطة بها، والدور الذي يلعبه عاملي الزمن والمكان في ذلك. لأن أشكال العنف تتنوع وتتغير بتغير العوامل والأمكنة والأزمنة.

فلا يمكن تعميم نتائج هذه الدراسة على جميع المدن الجزائرية، ولا على جميع التجمعات الحضرية لولاية سطيف من خلال دراسة واحدة لمدينة، التي تتميز بخصائص جغرافية، فيزيقية، اجتماعية، اقتصادية مختلفة عن باقي المدن. من هنا يمكن توجيه دعوة للباحثين والأكاديميين الجزائريين في مختلف التخصصات للتكثيف من الدراسات المعمقة حول العنف والجريمة في المدن الجزائرية. بغية الكشف عن أسرارها وخباياها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

13. قائمة المراجع:

- 1- يونس بورنان. (25MAI, 2017). al-ain.com. تم الاسترداد من -al-ain.com: WW.al-ain.com
- 2- أمينة داودي. (9 أبريل، 2017). النهار اونلاين. تم الاسترداد من www.ennaharonline.com:
- 3-NUMBEO. (2019,). Crime Index by Country. Consulté le 25 AVRIL 2019, sur www.numbeo.com
- 4- وليد زحاف. (14 فيفري، 2020). الشرطة القضائية الجزائرية: معدلات الجريمة، www.france24.com فرنسا، تم الاسترداد من
- 5- المعاني. (10 أبريل، 2010). المعاني. تاريخ الاسترداد 2018، من المعاجم العربية: www.almaany.com
- 6- المعاني. (10 أبريل، 2010). المعاني. تاريخ الاسترداد 2018، من المعاجم العربية: www.almaany.com

- 7- محمد سليم قريوج. (2018). new.educ. تم الاسترداد من www.new.educ.com
- 8- عبد الحكيم محمد صبحي. (1996). علم الخرائط. القاهرة، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية. ص. 52.
- 9- جمعة محمد داود. (2013). المدخل الى الخرائط، ط1، مصر. ص. 16. تم الاسترداد من www.cpas-egypt.com
- 10- عبد الحميد حسين رشوان. (بدون سنة). العنف والمجتمع دراسة في علم الاجتماع النفسي والسياسي والاتصالي. القاهرة، مصر: مركز الإسكندرية للكتاب. ص. 4.
- 11- محمود سعيد خولي. (2006). العنف في مواقف الحياة اليومية نطاقات وتفاعلات. القاهرة، مصر: دار الاسراء للطبع والنشر. ص. 37.
- 12- بلقاسم سلاطونية، وسامية حميدي. (2008). العنف والفقر في المجتمع الجزائري، ط1، القاهرة. مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع. ص. 7.
- 13- كريم أبو حلاوة. (2016). ثقافة العنف - بحث في الأسباب والتداعيات والحلول المحتملة - دراسة مقدمة في ورشة عمل بمركز دمشق للأبحاث والدراسات مجلة المداد. ص. 5.
- 14- ابراهيم محمد يسري. (1996). لإرهاب والشباب. مصر: بدون طبعة. ص. 9-8.
- 15- محمود سعيد خولي. (2006). المرجع السابق. ص. 38.
- 16- شهبال دزي. (2010). العنف ضد المرأة بين النظرية والتطبيق. مصر، دار الكتب القانونية. ص. 39.
- 17- ابراهيم تومي، وآخرون. (2004) التهميش والعنف الحضري. قسنطينة. الجزائر، جامعة منتوري: مخبر النسان والمدينة. ص ص 41-42.
- 18- عبد الرزاق أمقران. (2008). دراسات في علم الاجتماع. قسنطينة. الجزائر: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع. ص. 270.
- 19- المفاهيم. (2018): www.arabgeographers.nete.
- 20- المديرية العامة للأمن الحضري. (2000). المرشد العملي للأمن الحضري للمديرية العامة للأمن الحضري. الجزائر: أمن ولاية الجزائر العاصمة.
- 21- المصالح التقنية لولاية. (2016). قانون المدينة، المصالح التقنية لولاية سطيف
- 22- عبد الرحمان عبد الله بدوي. (2013). التوزيع المكاني للجريمة في مدينة الرياض وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان - دراسة تحليلية في جغرافيا الجريمة - . الرياض، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص التأهيل والرعاية الاجتماعية، المملكة العربية السعودية: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- 23- توفيق خنشول. (2003). التأطير الأمني بالوسط الحضري مقارنة مجالية حالة مدينة قسنطينة. مذكرة ماجستير قسم التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- 24- مضر خليل عمر. (2013). مقالات في الفكر الجغرافي. تم الاسترداد من www.muthar-alomar.com
- 25- عوني طوقان. (2012). التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتهما - دراسة في جغرافيا الاجتماعية - ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة نابلس. فلسطين. ص-ص 73-74. تم الاسترداد من www.najah.edu,
- 26- سيف الإسلام شوية. (نوفمبر، 2007). المقاربة السوسيو جغرافية لظاهرة الجريمة. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص- ص 186-187.